



اعلان دخول مسابقة قضائية لتعيين قضاة صلح في المحاكم النظامية

تعلن السلطة القضائية الفلسطينية عن حاجتها لتعيين عدد من قضاة الصلح للعمل في المحاكم النظامية، على يرغبة بالدخول في المسابقة التقدم بطلب على النموذج المخصص لذلك، وفق شروط المسابقة التالية:

1- أن تتوفر في المتقدم الشروط المنصوص عليها في المادة (16) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002.

2- أن لا يقل عمر المتقدم عن ثلاثين عاماً اعتباراً من تاريخ الإعلان عن المسابقة.

3- أن يكون لديه خبرة قانونية وفق الآتي:

أ- أن يكون حاصلاً على اجازة مهنة المحاماة، ومحامياً مزاول مدة لا تقل عن ست سنوات.

ب- أن يكون حاصلاً على اجازة مهنة المحاماة، وعضوًا في النيابة العامة مدة لا تقل عن ست سنوات.

ت- أن يكون حاصلاً على اجازة مهنة المحاماة، وعضوًا في هيئة تدريس أحدى كليات القانون أو الشريعة الإسلامية المقبولة لهذه الغاية مدة لا تقل عن ست سنوات.

ث- أن يكون حاصلاً على اجازة مهنة المحاماة، وخبرة موثقة في الاعمال القانونية و/أو القضائية مدة لا تقل عن ست سنوات.

4- احتياز الامتحان التحريري والشفوي والمقابلة الشخصية بنجاح.

5- تسري على المرشحين الذين يجتازون المسابقة في حال تنسيهم لإشغال الوظيفة القضائية، كافة أحكام قانون السلطة القضائية والأنظمة الصادرة بموجبه.

تقديم الطلبات:

1- يمكن الحصول على نموذج طلب التقدم للمسابقة من الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى، أو طباعة النموذج من

الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى www.courts.gov.ps

2- تقدم الطلبات لدى دائرة شؤون القضاة في الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى، البالوع، البير، مقابل وزارة الخارجية سابقاً، الطابق السادس.

3- يبدأ تقديم الطلبات خلال أوقات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2018/4/8 وحتى نهاية دوام يوم الخميس 2018/4/19.

4- يتم استقبال الطلبات بشكل شخصي فقط، ولا تقبل الطلبات على الفاكس أو الإيميل.





5- لن يتم النظر في الطلبات المقدمة من السابق.

6- أي طلب لا يشتمل على المستندات والوثائق المطلوبة يعتبر مرفوض حكماً.

الأوراق الشهوية المطلوبة:

1- السيرة الذاتية باللغة العربية.

2- صورة عن الهوية الشخصية.

3- صورة شخصية حديثة.

4- كتاب من نقابة المحامين (الأصل) يفيد بتاريخ مزاولة مهنة المحاماة.

5- شهادة خبرة (الأصل) تبين مدة الخبرة وفق الشروط المبينة أعلاه.

6- صورة عن الشهادات الجامعية باللغة العربية فقط.

7- شهادة عدم محكومية (الأصل).

المستشار عماد سليم سعد
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى

